



SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

**معيار المراجعة (٨٠٠): اعتبارات خاصة – عمليات مراجعة القوائم المالية المُعدة وفقاً
لأطر ذات غرض خاص**

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٨٠٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان التعديلات العامة السابق إيضاحها في وثيقة الاعتماد.

المعيار الدولي للمراجعة (٨٠٠)

اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات غرض خاص

(يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ)

الفهرس

الفقرة	مقدمة
٣-١	نطاق هذا المعيار
٤	تاريخ السريان.....
٥	الهدف
٧-٦	التعريفات
	المتطلبات
٨	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط
١٠-٩	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها
١٤-١١	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير
	المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى
٤١-١٤	تعريف الإطار ذي الغرض الخاص
٨١-٥٨	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط
١٢-٩١	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها
٢١-١٣١	الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير
	الملحق: أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص

ينبغي قراءة معيار المراجعة (٨٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات غرض خاص" جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية".

مقدمة

نطاق هذا المعيار

١. تنطبق معايير المراجعة في السلسلة ١٠٠-٧٠٠ على مراجعة القوائم المالية. ويتناول هذا المعيار اعتبارات خاصة عند تطبيق تلك المعايير على مراجعة القوائم المالية المُعدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص.
٢. تمت صياغة هذا المعيار في سياق مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية المُعدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص. ويتناول معيار المراجعة (٨٠٥) اعتبارات خاصة ذات صلة بمراجعة قائمة مالية واحدة، أو عناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية.
٣. لا يتجاوز هذا المعيار متطلبات معايير المراجعة الأخرى؛ ولا يهدف إلى تناول جميع الاعتبارات الخاصة التي قد تكون ذات صلة في ظل ظروف الارتباط.

تاريخ السريان

٤. يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.

الهدف

٥. هدف المراجع من تطبيق معايير المراجعة عند مراجعة القوائم المالية المُعدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص هو التناول المناسب للاعتبارات الخاصة ذات الصلة بما يلي:
 - (أ) قبول الارتباط؛
 - (ب) التخطيط للارتباط وتنفيذه؛
 - (ج) تكوين رأي وإعداد تقرير عن القوائم المالية.

التعريفات

٦. لأغراض معايير المراجعة، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها فيما يلي:
 - (أ) القوائم المالية ذات الغرض الخاص: قوائم مالية مُعدة طبقاً لإطار ذي غرض خاص. (راجع: الفقرة ٤٤)
 - (ب) الإطار ذو الغرض الخاص: إطار تقرير مالي مصمم لتلبية احتياجات مستخدمين معينين من المعلومات المالية. ويمكن أن يكون إطار التقرير المالي إطار عرض عادل أو إطار التزام.^٢ (راجع: الفقرات ١٤-٤٤)
٧. الإشارة إلى "القوائم المالية" في هذا المعيار تعني "مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض الخاص". وتحدد متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق عرض القوائم المالية وهيكلها ومحتواها، وما يمثل مجموعة كاملة من القوائم المالية. وتتضمن الإشارة إلى "القوائم المالية ذات الغرض الخاص" ما يتعلق بها من إفصاحات.

^١ معيار المراجعة ٨٠٥، "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية"

^٢ معيار المراجعة ٢٠٠ "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"، الفقرة ١٣ (أ).

المتطلبات

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط

إمكانية قبول إطار التقرير المالي

٨. يتطلب معيار المراجعة (٢١٠) من المراجع أن يحدد مدى قبول إطار التقرير المالي المطبق في إعداد القوائم المالية.^٣ وعند مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص، يجب على المراجع أن يتوصل إلى فهم لما يلي: (راجع: الفقرات ٨٥-٨١)

(أ) الغرض الذي أعدت القوائم المالية من أجله؛

(ب) المستخدمين المستهدفين؛

(ج) الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتحديد أن إطار التقرير المالي المنطبق يعد مقبولاً في ظل الظروف القائمة.

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها

٩. يتطلب معيار المراجعة (٢٠٠) أن يلتزم المراجع بجميع معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية* ذات الصلة بالمراجعة،^٤ وعند التخطيط لمراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص، وتنفيذ المراجعة، يجب على المراجع أن يحدد ما إذا كان تطبيق معايير المراجعة يتطلب إيلاء اعتبار خاص بحسب ظروف الارتباط. (راجع: الفقرات ٩٤-٩٢)

١٠. يتطلب معيار المراجعة (٣١٥) من المراجع أن يتوصل إلى فهم بشأن اختيار المنشأة للسياسات المحاسبية وتطبيقها.^٥ وفي حالة القوائم المالية المعدة وفقاً لأحكام أحد العقود، يجب على المراجع أن يتوصل إلى فهم لأي تفسيرات مهمة للعقد قامت بها الإدارة عند إعداد تلك القوائم المالية. ويكون التفسير مهماً عندما يؤدي تبني تفسير آخر معقول إلى اختلاف جوهري في المعلومات المعروضة في القوائم المالية.

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير

١١. عند تكوين رأي وإعداد تقرير عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص، يجب على المراجع تطبيق متطلبات معيار المراجعة (٧٠٠).^٦ (راجع: الفقرات ١٣٠-١٢٩)

وصف إطار التقرير المالي المنطبق

١٢. يتطلب معيار المراجعة (٧٠٠) أن يقوم المراجع بتقييم ما إذا كانت القوائم المالية تشير إلى إطار التقرير المالي المنطبق أو تصفه بشكل كافٍ.^٧ وفي حالة القوائم المالية المعدة وفقاً لأحكام عقد ما،

^٣ معيار المراجعة (٢١٠) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، الفقرة ٦(أ)

* معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية هي معايير المراجعة الدولية كما صدرت من المجلس الدولي مع تعديلات محدودة لتكييف تطبيقها بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير هذه التعديلات أيًا من متطلبات تلك المعايير.

^٤ معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١٨

^٥ معيار المراجعة (٣١٥) "تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها"، الفقرة ١١(ج)

^٦ معيار المراجعة (٧٠٠) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"

^٧ معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ١٥

يجب على المراجع تقييم ما إذا كانت القوائم المالية تصف بشكلٍ كافٍ أي تفسيرات مهمة للعقد الذي أعدت على أساسه القوائم المالية.

١٣. يتناول معيار المراجعة (٧٠٠) شكل تقرير المراجع ومحتواه، بما في ذلك الترتيب المحدد لعناصر معينة. وفي حالة إعداد تقرير المراجع عن قوائم مالية ذات غرض خاص:

(أ) يجب أن يوضح تقرير المراجع أيضاً الغرض الذي من أجله أعدت القوائم المالية، وعند الضرورة، المستخدمين المستهدفين، أو يشير إلى إيضاح في القوائم المالية ذات الغرض الخاص يحتوي على تلك المعلومات؛

(ب) إذا كان متاحاً للإدارة إمكانية الاختيار من بين عدة أطر للتقرير المالي عند إعداد تلك القوائم المالية، فإن توضيح مسؤولية الإدارة^٨ عن القوائم المالية يجب أيضاً أن يُشار فيه إلى مسؤوليتها عن تحديد أن إطار التقرير المالي المنطبق يُعد مقبولاً في ظل الظروف القائمة.

تنبيه القراء إلى أن القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص

١٤. يجب أن يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص فقرة لفت انتباهه، تنبيه مستخدمي تقرير المراجع إلى أن القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص وأن القوائم المالية، نتيجة لذلك، قد لا تكون مناسبة لغرض آخر. (راجع: الفقرتين ٢٠٠، ٢١١)

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

تعريف الإطار ذي الغرض الخاص (راجع: الفقرة ٦)

١٠. أمثلة لأطر ذات الغرض الخاص:

- أساس محاسبة زكوي وضريبي لمجموعة قوائم مالية مرفقة مع الإقرار الزكوي والضريبي لمنشأة؛ أو
- الأساس النقدي للمقبوضات والمصروفات للمحاسبة عن معلومات التدفقات النقدية التي قد يطلب من المنشأة إعدادها للدائنين؛ أو
- أحكام التقرير المالي التي تضعها سلطة تنظيمية للوفاء بمتطلبات تلك السلطة؛ أو
- أحكام التقرير المالي لعقد معين، مثل عقد سند، أو اتفاقية قرض، أو منحة مشروع.

٢٠. قد توجد ظروف يستند فيها الإطار ذو الغرض الخاص إلى إطار تقرير مالي موضوع من جهة معترف بها أو مصرح لها بوضع المعايير، أو موضوع بموجب نظام أو لائحة، ولكنه لا يلتزم بكل متطلبات ذلك الإطار. ومثال ذلك، وجود عقد يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعظم، وليس جميع، معايير التقرير المالي للدولة X. وعندما يكون ذلك مقبولاً بحسب ظروف الارتباط، فمن غير المناسب لوصف إطار التقرير المالي المنطبق الوارد في القوائم المالية ذات الغرض الخاص أن يفيد بالالتزام الكامل بإطار التقرير المالي الموضوع من الجهة المعترف بها أو المصرح لها أو بوضع المعايير، أو الموضوع بموجب النظام أو اللائحة. وفي مثال العقد السابق، يمكن أن يشير وصف إطار التقرير المالي المنطبق إلى أحكام التقرير المالي للعقد، بدلاً من الإشارة إلى معايير التقرير المالي للدولة X.

^٨ أو مصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

٣١. وفقاً للظروف الموضحة في الفقرة ٢١، فإن الإطار ذا الغرض الخاص قد لا يكون إطار عرض عادل، حتى ولو كان إطار التقرير المالي الذي استند إليه يُعد إطار عرض عادل. وهذا لأن الإطار ذا الغرض الخاص قد لا يلتزم بجميع المتطلبات اللازمة لتحقيق العرض العادل للقوائم المالية والمنصوص عليها في إطار التقرير المالي الموضوع من الجهة المعترف بها أو المصرح لها بوضع المعايير، أو الموضوع بموجب نظام أو لائحة.

٤١. قد تكون القوائم المالية المُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص هي القوائم المالية الوحيدة التي تعدّها المنشأة. وفي مثل هذه الظروف، قد يتم استخدام تلك القوائم المالية من قِبَل مستخدمين آخرين بخلاف هؤلاء الذين يستهدفهم إطار التقرير المالي. وبالرغم من التوزيع واسع النطاق للقوائم المالية في تلك الظروف، تظل تلك القوائم المالية ذات غرض خاص لأغراض معايير المراجعة. وتهدف المتطلبات الواردة في الفقرتين ١٣ و ١٤ إلى تجنب سوء فهم الغرض الذي أعدت القوائم المالية من أجله. وتشتمل الإفصاحات على معلومات توضيحية أو وصفية، موضحة حسيماً هو مطلوب أو مسموح به صراحةً أو مصرح به بأي شكل آخر بموجب إطار التقرير المالي المنطبق، في صلب القوائم المالية أو في الإفصاحات، أو مُضمّنة فيها بإشارات مرجعية.^٩

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط

إمكانية قبول إطار التقرير المالي (راجع: الفقرة ٨)

٥١. في حالة القوائم المالية ذات الغرض الخاص، تُعد احتياجات المستخدمين المستهدفين إلى المعلومات المالية أحد العوامل الرئيسية في تحديد مدى قبول إطار التقرير المالي المطبق في إعداد القوائم المالية.

٦١. قد يشمل إطار التقرير المالي المنطبق بمعايير التقرير المالي الموضوع من جهة معترف بها أو مرخص لها بإصدار المعايير للقوائم المالية ذات الغرض الخاص. وفي تلك الحالة، يُفترض أن تكون تلك المعايير مقبولة لذلك الغرض إذا اتبعت تلك الجهة آلية مستقرة وشفافة تشتمل على التشاور ومراعاة وجهات نظر أصحاب المصالح المعنيين. وفي بعض الدول قد يفرض نظام أو لائحة إطار التقرير المالي الذي سيتم استخدامه من قبل الإدارة في إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص لمنشأة من نوع معين. فعلى سبيل المثال، قد تضع سلطة تنظيمية أحكاماً للتقرير المالي للوفاء بمتطلبات تلك السلطة. وفي حالة عدم وجود ما يدل على نقيض ذلك، يُفترض أن يكون أي إطار تقرير مالي من هذا القبيل مقبولاً لإعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص بواسطة هذه المنشأة.

٧١. حينما يضاف إلى معايير التقرير المالي المُشار إليها في الفقرة ٦١ متطلبات نظامية أو تنظيمية، فإن معيار المراجعة (٢١٠) يتطلب من المراجع تحديد ما إذا كان هناك أي أوجه تعارض موجودة بين معايير التقرير المالي والمتطلبات الإضافية، ويفرض التصرفات التي سيتم اتخاذها من قبل المراجع في حال وجود مثل هذا التعارض.^{١٠}

٨١. يمكن أن يشتمل إطار التقرير المالي المنطبق على أحكام عقد تتعلق بالتقرير المالي أو مصادر أخرى بخلاف تلك الموضحة في الفقرتين ٦١ و ٧١. وفي تلك الحالة، فإن مدى قبول إطار التقرير المالي بحسب ظروف الارتباط يتحدد عن طريق النظر فيما إذا كان الإطار يُظهر السمات التي تتسم بها عادةً أطر التقرير المالي المقبولة كما هو موضح في الملحق (٢) من معيار المراجعة (٢١٠). وفي حالة الإطار ذي الغرض الخاص، فإن الوزن النسبي في ارتباط معين لأهمية كل سمة من السمات التي تبديها عادةً أطر التقرير المالي المقبولة يُعد مسألة حكم مهني. فعلى سبيل

^٩ معيار المراجعة ٢٠٠، الفقرة ١٣ (و)

^{١٠} معيار المراجعة (٢١٠)، الفقرة ١٨

المثال، لأغراض تحديد القيمة لصادفي أصول إحدى المنشآت في تاريخ بيعها، ربما يكون المورد والمشتري قد اتفقا على أن التقديرات الحذرة جداً لمخصصات المبالغ مستحقة التحصيل التي لا يمكن تحصيلها مناسبة لاحتياجاتهما، على الرغم من عدم حيادية تلك المعلومات المالية عند مقارنتها بالمعلومات المالية المعدّة وفقاً لإطار ذي غرض عام.

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها (راجع: الفقرة ٩)

٩أ. يتطلب معيار المراجعة (٢٠٠) من المراجع الالتزام بالآتي (أ) المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تخص الاستقلال، فيما يتعلق بارتباطات مراجعة القوائم المالية، و(ب) جميع معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بالمراجعة. كما يتطلب من المراجع الالتزام بكل متطلب وارد في أي معيار من معايير المراجعة ما لم يكن معيار المراجعة بالكامل غير ذي صلة أو ما لم يكن المتطلب غير ذي صلة بسبب أنه مشروط والشرط غير متحقق، بحسب ظروف المراجعة. وفي ظروف استثنائية، قد يرى المراجع أنه من الضروري الخروج عن متطلب ذي صلة وارد في أحد معايير المراجعة عن طريق تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة لتحقيق الهدف من ذلك المتطلب.^{١١}

١٠أ. قد يتطلب تطبيق بعض متطلبات معايير المراجعة عند مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص إبطاء اعتبار خاص من جانب المراجع. فعلى سبيل المثال، في معيار المراجعة (٣٢٠)، تستند الأحكام المتعلقة بالأمر التي تُعد جوهرية لمستخدمي القوائم المالية إلى النظر في المعلومات المالية المشتركة التي يحتاج إليها المستخدمون كمجموعة.^{١٢} أما في حالة مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن تلك الأحكام تستند إلى النظر في المعلومات المالية التي يحتاج إليها المستخدمون المستهدفون.

١١أ. في حالة القوائم المالية ذات الغرض الخاص، مثل تلك المعدّة وفقاً لمتطلبات عقد ما، قد تتفق الإدارة مع المستخدمين المستهدفين على الحد الذي إذا لم تتخطاه التحريفات المكتشفة أثناء المراجعة فإنه لن يتم تصحيحها أو تعديلها بأية صورة أخرى. ولا يُعفي وجود مثل هذا الحد المراجع من متطلب تحديد الأهمية النسبية وفقاً لمعيار المراجعة (٣٢٠) لأغراض التخطيط لمراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص، وتنفيذها.

١٢أ. يتطلب معيار المراجعة (٢٦٠) أن يقوم المراجع بتحديد الشخص (الأشخاص) المعني ضمن هيكل حوكمة المنشأة الذي سيتم الاتصال به.^{١٣} ويشير معيار المراجعة (٢٦٠) كذلك إلى أنه في بعض الحالات، يشارك جميع المكلفين بالحوكمة في إدارة المنشأة، ويتم تعديل تطبيق متطلبات الاتصال بما يناسب هذا الوضع.^{١٤} وعندما تعد المنشأة أيضاً مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام، فإن هؤلاء الأشخاص المسؤولين عن الإشراف على إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص قد لا يكونون هم أنفسهم المكلفين بالحوكمة المسؤولين عن الإشراف على إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام.

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير (راجع: الفقرة ١١)

١٣أ. يحتوي ملحق هذا المعيار على أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن قوائم مالية ذات غرض خاص. وقد تكون هناك أمثلة توضيحية أخرى لتقارير المراجع التي يمكن أن تكون ذات

^{١١} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرات ١٤ و ١٨ و ٢٢ و ٢٣

^{١٢} معيار المراجعة (٣٢٠) "الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة"، الفقرة ٢

^{١٣} معيار المراجعة (٢٦٠) "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة"

^{١٤} معيار المراجعة (٢٦٠)، الفقرة ٨

صلة بعملية التقرير عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص (انظر على سبيل المثال، ملاحق معيار المراجعة (٧٠٠) ومعيار المراجعة (٧٠٥) ومعيار المراجعة (٥٧٠) ومعيار المراجعة (٧٢٠) ومعيار المراجعة (٧٠٦)).^{١٨}

تطبيق معيار المراجعة (٧٠٠) عند التقرير عن قوائم مالية ذات غرض خاص

١٤أ. توضح الفقرة ١١ من هذا المعيار أن المراجع مطالب بتطبيق معيار المراجعة (٧٠٠) عند تكوين رأي وإعداد تقرير عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص. وفي سبيل القيام بذلك، يُعد المراجع مطالباً أيضاً بتطبيق متطلبات التقرير الواردة في معايير المراجعة الأخرى، وقد يستعين المراجع في ذلك بالاعتبارات الخاصة المتناولة في الفقرات ١٥-١٩ أدناه.

الاستمرارية

١٥أ. قد يتم، أو لا يتم، إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص وفقاً لإطار تقرير مالي يكون أساس الاستمرارية في المحاسبة ملائماً له (على سبيل المثال، لا يُعد أساس الاستمرارية في المحاسبة ملائماً لبعض القوائم المالية المعدة على أساس الضريبة في دول معينة).^{١٩} وبناءً على إطار التقرير المالي المنطبق المستخدم في إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الوصف الوارد في تقرير المراجع لمسؤوليات الإدارة^{٢٠} فيما يتعلق بالاستمرارية قد يحتاج إلى تكييفه عند الضرورة. وقد يحتاج أيضاً الوصف الوارد في تقرير المراجع لمسؤوليات المراجع^{٢١} إلى تكييفه عند الضرورة تبعاً لكيفية تطبيق معيار المراجعة (٥٧٠) في ظل ظروف الارتباط.

الأمر الرئيسية للمراجعة

١٦أ. يتطلب معيار المراجعة (٧٠٠) من المراجع الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)^{٢٢} عند مراجعة مجموعات كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام لمنشآت مدرجة. ولأغراض مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن معيار المراجعة (٧٠١) لا يُطبق إلا عندما يكون الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص مطلوباً بموجب نظام أو لائحة، أو عندما يقرر المراجع الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة لأي سبب آخر. وعندما يتم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن معيار المراجعة (٧٠١) يطبق بكامله.^{٢٣}

المعلومات الأخرى

١٧أ. يتناول معيار المراجعة (٧٢٠) مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى. وفي سياق هذا المعيار، فإن التقارير التي تحتوي على قوائم مالية ذات غرض خاص، أو التي تُرفق بها، والتي يكون الغرض منها تزويد الملاك (أو أصحاب مصالح مشابهيين) بمعلومات عن الأمور الواردة في

^{١٥} معيار المراجعة (٧٠٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

^{١٦} معيار المراجعة (٥٧٠) "الاستمرارية"

^{١٧} معيار المراجعة (٧٢٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

^{١٨} معيار المراجعة (٧٠٦) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

^{١٩} معيار المراجعة (٥٧٠)، الفقرة ٢

^{٢٠} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرتان ٣٤(ب) وأ٨

^{٢١} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٣٩(ب)(٤).

^{٢٢} معيار المراجعة (٧٠١) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

^{٢٣} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٣١

القوائم المالية ذات الغرض الخاص، تُعد تقارير سنوية لأغراض معيار المراجعة (٧٢٠). وفي حالة القوائم المالية المعدة باستخدام إطار ذي غرض خاص، فإن مصطلح "أصحاب مصالح مشابهين" يتضمن المستخدمين المحددين الذين يلبي احتياجاتهم من المعلومات المالية تصميم الإطار ذي الغرض الخاص المستخدم في إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص. وعندما يحدد المراجع أن المنشأة تخطط لإصدار مثل هذا التقرير، فإن المتطلبات الواردة في معيار المراجعة (٧٢٠) تنطبق على مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

اسم الشريك المسؤول عن الارتباط

١٨ أ. إن المتطلب الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)، بشأن تضمين المراجع لاسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع، ينطبق أيضاً عند مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص للمنشآت المدرجة.^{٢٤} وقد يكون مطلوباً من المراجع بموجب نظام أو لائحة أن يُضمّن اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع، أو قد يقرر المراجع لأي سبب آخر القيام بذلك عند التقرير عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص للمنشآت غير المدرجة.

تضمين إشارة إلى تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام

١٩ أ. قد يرى المراجع أنه من المناسب الإشارة، في فقرة أمر آخر في تقريره عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص، إلى تقريره عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام أو إلى أمر أو أمور تم التقرير عنها فيه (انظر معيار المراجعة (٧٠٦)).^{٢٥} فعلى سبيل المثال، قد يرى المراجع أنه من المناسب الإشارة في تقريره عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص إلى قسم بعنوان "عدم التأكيد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" وارد في تقريره عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام.

تنبيه القراء إلى أن القوائم المالية معدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص (راجع: الفقرة ١٤)

٢٠ أ. قد تُستخدم القوائم المالية ذات الغرض الخاص لأغراض أخرى غير تلك التي كانت مقصودة منها. فعلى سبيل المثال، قد تطلب سلطة تنظيمية من منشآت معينة أن تضع القوائم المالية ذات الغرض الخاص في سجل عام. وتجنباً لسوء الفهم، ينبه المراجع مستخدميه عن طريق تضمين فقرة لفت انتباه توضح أن القوائم المالية معدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص، ولهذا فإنها قد لا تكون مناسبة لغرض آخر. ويتطلب معيار المراجعة (٧٠٦) تضمين هذه الفقرة في قسم منفصل من تقرير المراجع تحت عنوان مناسب يتضمن العبارة "لفت انتباه".^{٢٦}

تقييد التوزيع أو الاستخدام (راجع: الفقرة ١٤)

٢١ أ. إضافة إلى التنبيه الذي تتطلبه الفقرة ١٤، قد يرى المراجع أنه من المناسب الإشارة إلى أن تقريره موجه فقط لمستخدمين محددين. وبناءً على الأنظمة أو اللوائح في الدولة المعنية، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تقييد توزيع تقرير المراجع أو تقييد استخدامه. وفي هذه الظروف، يمكن توسيع نطاق الفقرة المشار إليها في الفقرة ١٤ لتتضمن هذه الأمور الأخرى، مع تعديل عنوان الفقرة تبعاً لذلك. (انظر الأمثلة التوضيحية الواردة في ملحق هذا المعيار).

^{٢٤} معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرات ٤٥ و ٥١-٥٦

^{٢٥} معيار المراجعة (٧٠٦)، الفقرتان ١٠ و ١١

^{٢٦} انظر الفقرة ٩(أ) من معيار المراجعة (٧٠٦)

الملحق (*)

(راجع: الفقرة أ٤١)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص (**)

- المثال التوضيحي (١): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لأحكام تقرير مالي لعقد ما (إطار التزام، لأغراض هذا المثال التوضيحي).
- المثال التوضيحي (٢): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لأساس محاسبية زكوي وضريبي في الدولة X (إطار التزام، لأغراض هذا المثال التوضيحي).
- المثال التوضيحي (٣): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، مُعدّة وفقاً لأحكام تقرير مالي تم وضعه من جانب سلطة تنظيمية (إطار عرض عادل، لأغراض هذا المثال التوضيحي).

* تم إدخال بعض التعديلات على صياغة نماذج تقرير المراجع المستقل الواردة في هذا المعيار ومعايير التقرير الأخرى، بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير أي من تلك التعديلات من مكونات تقرير المراجع المستقل حسب ما يتطلبه كل معيار.

** يعني مصطلح معايير المراجعة - أينما يرد - المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وفقاً لوثيقة الاعتماد الصادرة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والتي تتضمن بعض الإضافات الضرورية لتكييف تطبيق المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ولكنها لم تغير من متطلباتها.

المثال التوضيحي (١): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لأحكام تقرير مالي لعقد ما (إطار التزام، لأغراض هذا المثال التوضيحي).

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً لأحكام تقرير مالي لعقد ما (بعبارة أخرى، إطار ذو غرض خاص). ولا تملك الإدارة إمكانية اختيار إطار التقرير المالي.
- إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار التزام.
- لم يصدر تقرير مراجع عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام.
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- توصل المراجع إلى أن إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، يُعد مناسباً، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المنطبقة على المراجعة هي قواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.*
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا ترتبط بالأحداث أو الظروف حالة عدم تأكد جوهري قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- ثمة قيد مفروض على توزيع تقرير المراجع واستخدامه.
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- حدد المراجع أنه لا توجد أي معلومات أخرى (أي إن متطلبات معيار المراجعة (٧٢٠) غير منطبقة).
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي عن أولئك المسؤولين عن إعداد القوائم المالية.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أو لوائح محلية.

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، مُعدّة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لأحكام التقرير المالي الواردة في البند (ي) من العقد المؤرخ في ١ يناير ٢٠١١ بين الشركة والشركة (ع) ("العقد").

* يجب أن يشير المراجع إلى قواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقنون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

لفت انتباه - الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد القوائم المالية لمساعدة الشركة في الالتزام بأحكام التقرير المالي للعقد المُشار إليه أعلاه. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مُعدّ فقط للشركة والشركة (ع)، ولا ينبغي توزيعه على، أو استخدامه من قبل، أي أطراف أخرى بخلاف الشركة أو الشركة (ع). ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة(*) والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٢٧}

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وفقاً لأحكام التقرير المالي للبند (ي) من العقد، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة (**).

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعدّ التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

* المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب نظام أو لائحة (أو وفقاً لعقد الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية وعن محتوياتها تجاه الأطراف الخارجية .

^{٢٧} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

** يجب على المراجع أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار المراجعة (٢٦٠)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي (*):

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.^{٢٨}
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لإدارة أساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحكومة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها أثناء المراجعة.

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (**)]

[عنوان المراجع] [يمكن تبديل الأماكن بين التاريخ والعنوان]

[التاريخ]

* توضح الفقرة ٤١(ب) من معيار المراجعة (٧٠٠) أن مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية يمكن أن تكون موجودة في ملحق مرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١(ج) من معيار المراجعة (٧٠٠) أنه عندما يسمح نظام أو لائحة أو معايير مراجعة وطنية صراحةً بذلك، فيمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع أنناه.

^{٢٨} يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القوائم المالية.

** ينبغي الالتزام بنظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (٢): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، معدة وفقاً لأساس محاسبة زكوي وضريبي في الدولة X (إطار التزام، لأغراض هذا المثال التوضيحي).

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية المعدة من قبل إدارة شركة تضامن، وفقاً لأساس محاسبة زكوي وضريبي في الدولة X (بعبارة أخرى، إطار ذو غرض خاص) لمساعدة الشركاء في إعداد إقرارات الزكاة وضريبة الدخل الخاصة بهم. ولا تملك الإدارة إمكانية اختيار إطار التقرير المالي.
- إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار التزام.
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- توصل المراجع إلى أن إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، يُعد مناسباً، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المنطبقة على المراجعة هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.*
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا ترتبط بالأحداث أو الظروف حالة عدم تأكد جوهري قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- ثمة قيد مفروض على توزيع تقرير المراجع.
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- حدد المراجع أنه لا توجد أي معلومات أخرى (أي إن متطلبات معيار المراجعة (٧٢٠) غير منطبقة).
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أو لوائح محلية.

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة التضامن (س) (شركة التضامن)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقائمة الدخل عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لشركة التضامن عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، معدة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لـ [وصف نظام ضريبة الدخل المنطبق].

* يجب أن يشير المراجع إلى قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن شركة التضامن وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

لفت انتباه - الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد القوائم المالية لمساعدة الشركاء في شركة التضامن في إعداد إقرارات الزكاة وضريبة الدخل الخاصة بهم. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مُعد فقط لشركة التضامن وشركائها، ولا ينبغي توزيعه على أي أطراف أخرى بخلاف شركة التضامن وشركائها. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٢٩}

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وفقاً للأساس المحاسبي الضريبي في الدولة (X)، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في شركة التضامن.**

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيدات معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

^{٢٩} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

** يجب على المراجع أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار المراجعة (٢٦٠)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي (*):

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية لشركة التضامن.^{٣٠}
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحكومة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها أثناء المراجعة.

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (**)]

[عنوان المراجع] [يمكن تبديل الأماكن بين التاريخ والعنوان]

[التاريخ]

* توضح الفقرة ٤١(ب) من معيار المراجعة (٧٠٠) أن مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية يمكن أن تكون موجودة في ملحق مرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١(ج) من معيار المراجعة (٧٠٠) أنه عندما يسمح نظام أو لائحة أو معايير مراجعة وطنية صراحةً بذلك، فيمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع أثناءه.

^{٣٠} يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القوائم المالية.

** ينبغي الالتزام بنظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (٣): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، مُعدّة وفقاً لأحكام تقرير مالي تم وضعه من جانب سلطة تنظيمية (إطار عرض عادل، لأغراض هذا المثال التوضيحي).

- لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:
 - مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، مُعدّة من قبل إدارة المنشأة، وفقاً لأحكام التقرير المالي التي وضعتها سلطة تنظيمية (بعبارة أخرى، إطار ذو غرض خاص) للوفاء بمتطلبات تلك السلطة. ولا تملك الإدارة إمكانية اختيار إطار التقرير المالي.
 - إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار عرض عادل.
 - تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
 - توصل المراجع إلى أن إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، يُعد مناسباً، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
 - المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المنطبقة على المراجعة هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
 - استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى وجود عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠). ويُعد الإفصاح في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهري إفصاحاً كافياً.
 - ثمة قيد مفروض على توزيع تقرير المراجع أو استخدامه.
 - المراجع مطالب من قبل السلطة التنظيمية بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).
 - تشير الفقرة "أمر آخر" إلى حقيقة أن المراجع قد أصدر أيضاً تقريراً عن القوائم المالية المعدة من الشركة (س) لنفس الفترة وفقاً لإطار ذي غرض عام.
 - حدد المراجع أنه لا توجد أي معلومات أخرى (أي إن متطلبات معيار المراجعة (٧٢٠) غير منطبقة).
 - يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
 - لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أو لوائح محلية.

تقرير المراجع المستقل

[إلى مساهمي الشركة (س) أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات على القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة لـ) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لأحكام التقرير المالي الواردة في البند (س) من اللائحة (ي).

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد فينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

لفت انتباه - الأساس المحاسبي

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد القوائم المالية لمساعدة الشركة في الوفاء بمتطلبات السلطة التنظيمية (ع). ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

عدم التأكيد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح (٦) المرفق بالقوائم المالية، الذي يشير إلى أن الشركة تكبدت صافي خسارة قدرها (س) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، واعتباراً من ذلك التاريخ، تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمقدار (ص). ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح (٦)، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح (٦)، تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري، قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم "عدم التأكيد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" أعلاه، حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسية للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (١٧٠١) وفقاً لما ينطبق على هذه المراجعة.]

أمر آخر

لقد أعدت الشركة مجموعة منفصلة من القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية (*)، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (**)، والتي على أساسها أصدرنا تقرير مراجع منفصل لمساهمي الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢.

* المعايير الدولية المعتمدة هي المعايير الدولية للتقرير المالي كما صدرت من المجلس الدولي بالإضافة إلى إفساحات أضافتها الهيئة لبعض تلك المعايير وفقاً لما ورد في وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

** يقصد بالمعايير والإصدارات الأخرى هو ما تعتمده الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من معايير أو آراء فنية لمواضيع لا تغطيها المعايير الدولية مثل موضوع الزكاة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٣١}

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لأحكام التقرير المالي الواردة في البند (س) من اللائحة (ي)^{٣٢}، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.*

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي(**):

● تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

● التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.^{٣٣}

^{٣١} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٣٢} عندما تكون مسؤولية الإدارة هي إعداد قوائم مالية تعطي صورة حقيقية وعادلة، فيمكن قراءة هذه العبارة على النحو الآتي: "الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة وفقاً لأحكام التقرير المالي الواردة في البند (س) من اللائحة (ي)، وهي المسؤولة عن...".

* يجب على المراجع أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار المراجعة (٢٦٠)

** توضح الفقرة ٤١(ب) من معيار المراجعة (٧٠٠) أن مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية يمكن أن تكون موجودة في ملحق مرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١(ج) من معيار المراجعة (٧٠٠) أنه عندما يسمح نظام أو لائحة أو معايير مراجعة وطنية صراحةً بذلك، فيمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معينة، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع أثناءه.

^{٣٣} يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القوائم المالية.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها أثناء المراجعة.
- ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.
- ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو كليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع] [يمكن تبديل الأماكن بين التاريخ والعنوان]

[التاريخ]

* ينبغي الالتزام بنظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in December 2018 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating and Reproducing Standards Published by IFAC.” The approved text of all <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> is that published by IFAC in the English language.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ديسمبر ٢٠١٨م) بإعداد الترجمة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر ٢٠١٨م باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشرها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.</p>
<p>English language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © 2018 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title of standard as follows: <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i>] ISBN: [Insert original number, if any, in format 978-1-60815-389-3]</p>	<p><i>Handbook of International Quality Control, Auditing, review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> ISBN: 978-1-60815-389-3</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل بـ permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>